جانب من الطيور التي تم رصدها

شاه لـ «الأنباء»: الفعالية تهدف إلى التوعية بأهمية الحفاظ على البيئة

رصد 1406 طيور مختلفة في اليوم العالمي الشتوي لعد الطيور بشاطئ الصليبخات

دارين العلي

تمكن فريق رصد الطيور التابع للجمعية الكويتية لحماية البيئة من رصد 1406 طيور مختلفة خلال الفعالية التي نظمتها الجمعية صباح أمس بمناسبة اليوم العالمي الشتوي لعد الطيور بالقرب من المقهى الشعبي بالصليبخات تحت رعاية وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د.أمثال الحويلة بمشاركة عدد من المهتمين.

وفي تصريح لـ «الأنباء» قال رئيس فريق رصد وحماية الطيور في الجمعية محمد شاه ان هذه الفعالية تهدف إلى التوعية بأهمية الحفاظ على البيئة، مشيرا إلى أهمية مسألة رصد وعد الطيور تكمن في التعرف على أنواع الطيور ورصد أعدادها الموجودة في الكويت ومراسلة الجهات الدولية المعنية للوقوف على آخر مستجدات حماية الطيور بشكل عام.

ولفت إلى ان موعد وتاريخ عد الطيور يختلف من بلد إلى آخر وفقا لما قد يؤثر على إمكانية تواجدها بصورة مستقرة وبالتالي إمكانية رصدها وعدها، مؤكدا أن «أفضل وقت لعد الطيور هو خلال الفترة الزمنية المناسبة للعد الشتوي للطيور في الكويت التي تخلو او تقل فيها هجرة الطيور اي خلال شهري ديسمبر ويناير».

وأضاف شاه: «في الكويت بدأنا هذه الفعالية منذ 2012 ولمدة يوم واحد فقط، وهذه المدة غير كافية لمعرفة التعداد بشكل دقيق، وإنما هو يساعد في معرفة بعض أنواع الطيور التي تتواجد في موقع الفعالية، لافتا إلى السعي لتطوير عملية الرصد والتعداد بشكل أوسع بالسنوات المقبلة، وذلك عن طريق آلية معينة تتم فيها دعوة المتطوعين للتسجيل في منصة خاصة لهذا التعداد الشتوي».

ولفت إلى انه تم في العام الماضي رصد 5 أنواع طيور جديدة على الكويت، مشيرا إلى ان الأعداد كانت في زيادة، لافتا إلى ان هذا الأمر يثبت سلامة موائل هذه الطيور، حيث تنظم هذه الطيور هذه الموائل، لافتا إلى انه عادة ما ترصد طيور الفلامنغو بشكل أكبر، إلا ان هذا العام تستوطن الفلامنغو في الجون وبالتالي يمكن ألا يسجل هذا الطائر في مكان الرصد أعدادا كبيرة.

وحول طرق عمليات العد والآليات التي اتبعها الفريق خلال احتفالية اليوم العالمي لعد الطيور، بين محمد شاه انها «موزعة على العد بمحطة رصد في المساحات والملاحظات العرضي»، مضيفا ان «تم توثيق الكثير من الطيور التي رصدت خلال الاحتفالية، وهي (النحام الكبير وأبو الخصيف أي البلشونات منها الرمادي والصخري والزقزاق الاسكندراني والحنكور ولوهة»، مضيفا ان عمليات العد شهدت رصد أنواع عديدة من الطيور الشتوية التي تمكث في البلاد طوال شهر يناير خلال رحلتها السنوية.

أنواع مختلفة من الطيور تم رصدها (متين غوزال)

رئيس فريق رصد وحماية الطيور في الجمعية محمد شاه

المشاركون في عملية الرصد

أعداد الطيور التي تم رصدها وأنواعها

- 200 طيطوي حمراء الساق
- 500 طيطوي دراجه
- 7 طيطوي شائعة
- 4 بلبل ابيض الخد
- 2 رفراف ابيض الصدر
- 1 بنت الصباغ
- 20 بلشون ارمد
- 1 غرنوق الصخر الهندي
- 200 نحام كبير
- 5 نهقه اوراسية
- 1 حنكور
- 3 بلشون ذهبي
- 20 دبسي
- 4 فاخته اوراسية
- 10 نورس مستدق المنقار
- 300 نورس اراس
- 5 خرشنه سبلاء
- 50 زقزاق اسكندراني
- 20 زقزاق ارمد
- 12 شهرمان
- 30 خضاري
- 10 زقزاق مطوق
- 1 طيطوي رملية

خلال افتتاح مؤتمر الكويت الأول للأورام النسائية والمسالك البولية

العوضي: تحديث المنظومة العلاجية للشفاء من أمراض السرطان باستخدام الأدوية البيولوجية الجديدة

الاكتشاف المبكر لحالات الأورام يسهم في رفع نسبة الشفاء إلى 90٪ ويحسّن حياة المرضى

وزير الصحة د.أحمد العوضي متحدثاً خلال المؤتمر

كونا: قال وزير الصحة د.أحمد العوضي إن الوزارة حدثت الخطة العلاجية والمنظومة العلاجية للشفاء من أمراض السرطان باستخدام الأدوية البيولوجية الجديدة على مستوى العالم، والتي تعطى تحت الجلد وتقدم لأول مرة في الكويت في بعض هذه التخصصات.

وأكد العوضي في تصريح للصحافيين عقب افتتاح مؤتمر الكويت الأول للأورام النسائية وأورام المسالك البولية حرص الوزارة على دعم الأدوية الحديثة لعلاج مرضى السرطان وإيجاد كل ما هو جديد من التقنيات الحديثة.

وأوضح أن افتتاح مركز الكويت لمكافحة السرطان الجديد المجهز بأحدث الأجهزة العالمية يأتي ضمن خطة الوزارة لدعم وتأهيل الكوادر الوطنية والاستفادة من الخبرات العالمية سواء من أطباء وتمريض وفنيين وإداريين ويتوج بالاتفاقية العالمية مع مستشفى «غوستاف روسي» من فرنسا.

وكان العوضي قد قال في كلمته الافتتاحية بالمؤتمر إن مركز الكويت لمكافحة السرطان يعد أحد الأعمدة الرئيسية المنظومة الصحية في البلاد لما يقدمه من خدمات تشخيصية وعلاجية شاملة إلى جانب دوره في البحث العلمي وتدريب الكوادر الطبية ونشر الوعي الصحي بأهمية الفحص المبكر والوقاية.

وأضاف أن المؤتمر يجمع نخبة من الخبراء والاستشاريين من داخل الكويت وخارجها في إطار علمي رفيع يهدف إلى تبادل الخبرات ومناقشة أحدث التطورات في تشخيص وعلاج هذه الأورام بما يعزز جودة الرعاية الصحية المقدمة للمرضى، موضحا أن القطاع الصحي شهد في السنوات الأخيرة تطوراً متسارعا في مفاهيم الرعاية الطبية قائما على التشخيص الدقيق والعلاج المتقدم والرعاية المتخصصة بما يضع المريض في قلب المنظومة الصحية ويضمن له أعلى مستويات الجودة والكفاءة.

وأكد حرص الوزارة على إنشاء مركز جديد متخصص لعلاج السرطان سيتم افتتاحه قريبا مجهز بأحدث التقنيات والأجهزة الطبية وفق أعلى معايير الجودة العالمية بما يسهم في تسريع الإجراءات العلاجية وتحسين نتائج الرعاية الصحية، وما يميز مركز الكويت لمكافحة السرطان، وهو العنصر البشري الكويتي وغير الكويتي الذي استثمرت فيه الدولة لسنوات، لافتا إلى أن هذه الكوادر الوطنية من أطباء وجراحين وهيئات تمريضية وفنيي أشعة ومختبرات وإداريين يمثلون العنصر الأول والأهم في مواجهة هذا المرض.

وبين أن انعقاد هذا المؤتمر يجسد وعي كوادرنا الطبية بأهمية التخصص الدقيق وحرصها على مواكبة التطور العلمي المتسارع لما لذلك من أثر مباشر في رفع نسبة الشفاء والتي تتجاوز 70٪ في الكثير من الحالات لبعض الأورام عند الاكتشاف المبكر و90٪ في بعضها وتحسين جودة حياة المرضى، خصوصا في الأمراض التي تمس صحة المرأة والأسرة والمجتمع. من جانبها، قالت رئيسة اللجنة المنظمة للمؤتمر د.مريم العتيبي في كلمة مماثلة إن المؤتمر يمثل منصة علمية رائد تجمع العقول والخبرات، وتفتح آفاق التعاون وترسخ مكانة دولة الكويت كمركز مؤثر وفعال في خريطة طب الأورام عالميا. وأضافت العتيبي أن الكويت تولى اهتماما كبيرا في هذا المجال من خلال برامج التوعية والكشف المبكر وتوفير أحدث العلاجات، إذ انعكس هذا الجهود على نتائج المرضى، وأصبحت تجربة الكويت نموذجا يحتذى ومحل تقدير في المحافل العلمية والدولية.

وزير الصحة د.أحمد العوضي مع المشاركين في المؤتمر

«الأنباء» تنشر التفاصيل.. وبدء أعمال الجرد حتى 2026/03/31

«الصحة» تصدر قراراً بتشكيل لجان الجرد السنوي العام للأصول غير المتداولة للسنة المالية 2026/2025

- توزيع لجان الجرد على المناطق الصحية والمراكز التابعة للوزارة وإدراج ديوان عام الوزارة ضمن الجرد
- تشكيل لجان لجرد الحاسب الآلي وملحقاته والخوادم والشبكات والأجهزة والأدوات الجراحية
- تحديد آلية الجرد بمقارنة الرصيد الفعلي مع كشوفات الجرد وتسجيل الحركات خلال الفترة

عبدالكريم العبدالله

أصدرت وزارة الصحة قرارا إداريا رقم 97 لسنة 2026 بشأن جرد الأصول غير المتداولة غير المالية للسنة المالية 2025 /2026، متضمنا تشكيل لجان الجرد السنوي العام وتحديد مهامها وآلية عملها، إلى جانب تنظيم إجراءات التدقيق والمراجعة واستلام المستندات وإعداد التقارير النهائية، وذلك وفق الضوابط والتعليمات المعتمدة.

وتضمن القرار الذي تنشره «الأنباء» تشكيل لجنة الإشراف الرئيسية للجرد السنوي العام للأصول غير المتداولة غير المالية برئاسة الوكيل المساعد للشؤون المالية، وعضوية عدد من القيادات المختصة، حيث تختص اللجنة بالإشراف على أعمال الجرد وتوزيع اللجان على المراكز وتحديد مواعيد الجرد لكل جهة، ومتابعة الالتزام بتعليمات وزارة المالية بشأن تنظيم العهد وجرد الأصول غير المتداولة غير المالية.

كما نص القرار على أن تقوم لجنة الإشراف الرئيسية بمراقبة سير أعمال الجرد والتقيد بالضوابط والإجراءات، والعمل على حل أي عقبات قد تواجه اللجان خلال فترة الجرد، إلى جانب عقد الاجتماعات الدورية مع رؤساء اللجان المختلفة للتشاور وتبادل المعلومات والملاحظات حول سير أعمال الجرد، ومتابعة تسليم مستندات الجرد السنوي العام للجهات المختصة لمراجعتها وإعداد التقارير النهائية.

وشمل القرار تشكيل عدد كبير من لجان جرد عهد الوحدات التنظيمية والشخصية وتوزيع اختصاصاتها على المرافق التابعة لوزارة الصحة، بما يغطي المناطق الصحية المختلفة، إضافة إلى جرد ديوان عام وزارة الصحة وتوابعه، إلى جانب تشكيل لجان متخصصة لجرد بعض فئات الأصول.

وتضمن القرار تشكيل لجان متخصصة لجرد وسائل النقل، والمباني والأراضي، والآلات والمعدات، وأجهزة الاتصالات، كما شمل تشكيل لجنة مختصة لجرد أجهزة الحاسب الآلي وملحقاته، بما في ذلك الطابعات والماسحات الضوئية وأجهزة الربط الإلكتروني والخوادم الإلكترونية والشبكات وجميع الأجهزة المتصلة بالحاسب، مع حصر المواد الخارجة عن نطاق الاستخدام وإعداد بيان بها وتسعيرها وفق النظم المحاسبية والجداول المعتمدة.

وفي إطار ضبط الأصول الفنية والتشغيلية، نص القرار على اختصاص لجنة جرد أجهزة الاتصالات بجرد أجهزة العرض والتصوير والكاميرات وأجهزة الصوت والبروجيكتر وكاميرات المراقبة، إضافة إلى الأنظمة الإلكترونية المرتبطة بتشغيل المرافق، مثل أنظمة استدعاء الأطباء وأنظمة إنذار الحريق وأنظمة تشغيل الساعات المركزية وأنظمة الإذاعة والنداء واللاسلكي، وذلك في الإدارات والمراكز والمناطق الصحية التابعة لوزارة الصحة.

كما تضمن القرار محورا خاصا بتشكيل لجان الجرد السنوي العام للأجهزة والمعدات والأدوات الجراحية وقطع الغيار والمواد المخبرية للسنة المالية 2025 /2026، مع تحديد مهام لجنة الإشراف وآلية العمل والمتابعة وإجراء الزيارات الميدانية والتأكد من سلامة الإجراءات، ورفع التقارير النهائية متضمنة الملاحظات والتوصيات.

ونص القرار كذلك على تشكيل لجنة الأعمال الإدارية والمراجعة وتدقيق كشوفات ومستندات لجان الجرد، والتي تختص بالأعمال الإدارية والتنظيمية المرتبطة بالجرد، وتدقيق كشوفات الأصول وترتيب الملفات وتجهيز مستلزمات اللجان من استمارات الفروقات وإقرارات العهد وغيرها من المستندات الخاصة بأعمال الجرد.

وبحسب ما ورد في القرار، تتولى اللجنة الإدارية استخراج كشوفات الحاسب الآلي لعهد الأجهزة والأدوات الطبية وترتيبها في ملفات لكل لجنة حسب تبعيتها قبل بدء عملية الجرد بوقت كاف، وتسليمها لرؤساء اللجان، إضافة إلى إرسال كتب إلى مديري المستشفيات والمناطق الصحية مرفقا بها قرار تشكيل لجان الجرد السنوي، والقيام بأعمال السكرتارية وإخطار رؤساء اللجان والأعضاء بمواعيد الاجتماعات مع لجنة الإشراف خلال فترة الجرد.

كما تشمل مهام اللجنة الإدارية متابعة حضور وانصراف لجان الجرد أسبوعيا وتقديمه إلى لجنة الإشراف، ومتابعة تنفيذ توصياتها، واستلام كشوفات الجرد بعد انتهاء عملية الجرد من رؤساء اللجان وتنظيمها ومراجعتها وتدقيق المستندات وإدخال بياناتها على الحاسب الآلي، والتأكد من فروقات الجرد وتثبيتها وتسعيرها وإعداد تقرير مفصل عنها وتقديمه إلى لجنة الإشراف، إضافة إلى إعداد بيان بقيمة موجودات المخازن والفروقات مع تاريخ نهاية أعمال الجرد ورفعه إلى لجنة الإشراف.

وأكد القرار ضرورة التقيد بالجدول الزمني المتفق عليه مع رئيس اللجنة، وضرورة تواجد مسؤولي العهد في المراكز أثناء الجرد، مع مراعاة ظروف سير العمل في المستشفيات، خاصة غرف العمليات والعناية المركزة، مشددا على أهمية تعاون مسؤولي العهد وإظهار التعاون الكامل مع لجان الجرد، وتوقيع مسؤولي العهد على إقرار يفيد بأن اللجنة اطلعت على ما لديهم من عهدة.

كما أوضح القرار أن عملية الجرد تتم فعليا بمقارنة الرصيد الفعلي للمواد مع الرصيد المسجل في كشوفات الجرد، وتسجيل البيانات التي تم صرفها أو تحويلها أو إعادتها خلال فترة الجرد، على أن يتوقف التسجيل بوقف عملية الجرد وذلك في استمارات معتمدة من قبل اللجنة.

ونص القرار على أنه في حال وجود عجز في العهدة دون وجود استمارات حركة رسمية لها يتم إعداد استمارات الفروقات وتوقيعها من مسؤول العهدة، كما يقوم رئيس اللجنة بالتحقق من استيفاء توقيعات مسؤول العهدة وعضو لجنة الجرد ومدير المستشفى على أوراق الجرد والاستمارات المرفقة، إلى جانب توقيعه على هذه الأوراق.

وبين القرار أن على جميع مسؤولي الجهات التي سيتم جردها تحضير المستندات اللازمة لعمليات الجرد للاطلاع عليها، وإرشاد اللجان إلى الأماكن التي بها المواد المطلوب جردها، والتعاون مع اللجان للانتهاء من عمليات الجرد في الفترة المحددة، وتزويد اللجان بالعدد اللازم من العاملين طوال فترة الجرد.

كما نص القرار على أن أعضاء لجان الجرد الواردة أسماؤهم بالقرار يعتبرون في أيام عمل رسمية خلال فترة الجرد، على أن يتم إثبات حضورهم وتواجدهم بمراكز عملهم من خلال البصمة، باستثناء اللجنة الإدارية حيث تكون أعمالها داخل الإدارة وغير معنية من البصمة.

وأكد القرار أن أعمال لجان الجرد تبدأ اعتبارا من تاريخ صدور القرار وتستمر حتى 2026/03/31 أو تاريخ انتهاء أعمال الجرد السنوي أيهما أقرب، مشيرا إلى أن اللجان الواردة بالقرار تصنف ضمن اللجان غير الاعتيادية وفقا لكتاب مجلس الخدمة المدنية رقم (م.ج.ع/2024/103/30) المؤرخ في 2024/03/21 بشأن اللجان التي تشكل للقيام بأعمال غير اعتيادية.

تم تسليم أكثر من 60 كرسياً متحركاً الأسبوع الماضي

الهيلع: بدء إرسال الرسائل النصية لتحديث بيانات «من ترعى معاقاً»

بشرى شعبان

أكد نائب مدير قطاع الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية بالتكليف في الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة د.خليفة الهيلع أن الهيئة استأنفت منذ فترة توزيع الأجهزة التعويضية، بما في ذلك الكراسي المتحركة والسماعات، ولاتزال مستمرة في التوزيع يوميا دون توقف، تزامنا مع توريد الشركات المتعاقدة للأجهزة.

وأوضح الهيلع في تصريح صحافي أن الكراسي المتحركة الموزعة هي كراسي ذات مواصفات خاصة لحالات محددة، حيث تخضع هذه الحالات لتقييم دقيق من قبل لجنة مختصة تقوم بأخذ القياسات اللازمة، ومن ثم يتم التعاقد مع الشركات لتوريدها وتسليمها للمستحقين خلال مدد زمنية محددة.

وأشار إلى أن أعداد المستفيدين في تزايد مستمر، لافتا إلى أنه تم خلال الأسبوع الماضي تسليم أكثر من 60 كرسيا متحركا، إلى جانب توزيع السماعات، مع استمرار التنسيق مع الشركات لضمان انسيابية التوريد والتسليم.

وبشأن التحديات، أكد الهيلع عدم وجود معوقات تذكر في عملية التوريد، مثمنا دعم وزارة المالية والجهات المعنية في تسهيل الإجراءات والحصول على الموافقات اللازمة، مشددا على أن الجميع يعمل بروح الفريق الواحد لحل أي إشكاليات.

وأضاف أن الهيئة متفائلة بإيجاد حلول جذرية لجميع الملفات العالقة، وأن فرق العمل تبذل جهودا متواصلة منذ ساعات الصباح وحتى نهاية الدوام لتسريع وتيرة التوزيع وإنهاء الطلبات المتأخرة.

د. خليفة الهيلع

وفيما يتعلق بمن ترعى معاقا اللاتي لم يقمن بالمراجعة للتحديث بعد إرسال الرسالة النصية للتحديث، دعا الهيلع إلى الالتزام بالمدة المحددة وهي شهر من تاريخ إرسال الرسالة النصية، تفاديا لاتخاذ أي إجراءات قانونية لاحقا، مبينا أن أعداد من لم يراجعن سيتم حصرها بعد انقضاء فترة الثلاثين يوما.

أما عن مواعيد اللجان، فأكد أن الحد الأقصى للانتظار لا يتجاوز أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع، وفي بعض الحالات يمكن الحصول على موعد في اليوم التالي مباشرة، مشيرا إلى أن فترات الانتظار الطويلة التي كانت تصل إلى ستة أشهر قد انتهت تماما منذ أكثر من عام.